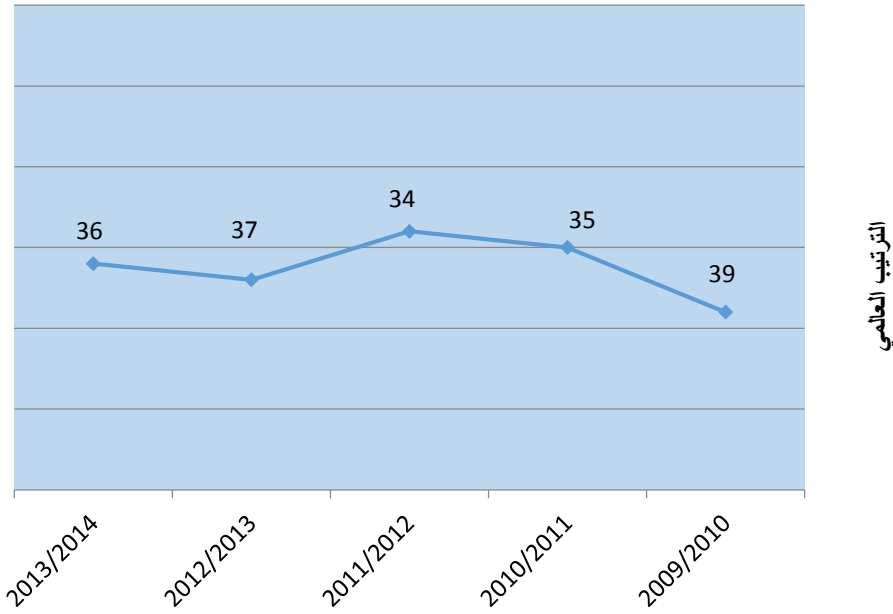


الملخص التنفيذي

يتناول تقرير الكويت للتنافسية في إصداره التاسع تحليل جوانب التنافسية المتعلقة بالاقتصاد الكويتي استناداً إلى نتائج التقرير العالمي للتنافسية الذي صدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في العام 2013/2014، وبشكل عام وكما هو واضح من شكل 1 أدناه، تؤكد البيانات المتعلقة بمؤشر التنافسية العالمية بأن وضع الكويت التنافسي بين دول العالم خلال هذا العام لم يسجل تغيرات نسبية كبيرة مقارنة بالسنوات الخمس الماضية والتي شهدت تقلب ترتيب دولة الكويت بين المركز 39 في العام 2010/2009 والمركز 34 في العام 2012/2011.

شكل 1: مؤشر التنافسية العالمية – موقع الكويت على مدى الخمس السنوات الأخيرة



ويتكون هذا التقرير من ثلاثة فصول رئيسية، يختص الفصل الأول منها بتقديم نظرة عامة حول الاقتصاد الكويتي من خلال عرض بعض المعلومات العامة حول وضعه الحالي، وعلى مناخ البيئة الاقتصادية الكلية المحيطة بأداء الأعمال فيه، ويبدأ هذا الفصل بتقديم عرض مختصر للخصائص الرئيسية للاقتصاد الكويتي، تليها خلفية عامة عن أهم نواحي الأداء على المستوى الاقتصادي الكلي، ولا سيما بالنسبة للنمو الاقتصادي والقطاع النقدي والمصرفي والتضخم المالي وسوق العمل والتجارة الخارجية والمالية العامة، كما يسلط الفصل الأول الضوء على البيئة العامة للأعمال في دولة الكويت استناداً إلى مؤشرات مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي.

وتؤكد هذه المؤشرات على تواجد مجموعة من الاختلالات التي تؤثر سلباً على ممارسة الأعمال في دولة الكويت، حيث أبرز التقرير أنه وفق البيانات المتعلقة بمؤشر ممارسة الأعمال لعام 2014، وهو المؤشر المجمع لسهولة ممارسة الأعمال بشكل عام، فإن ترتيب دولة الكويت جاء بالمركز 104 وذلك من بين 189 دولة، وبذلك تحتل دولة الكويت

المركز الأدنى خليجياً في هذا المجال، وبفارق يصل إلى 56 مركزاً مع ثاني أقل دولة خليجية من حيث الترتيب (وهي قطر صاحبة الترتيب رقم 48 عالمياً).

أما الفصل الثاني من التقرير، فهو مخصص لعرض نتائج التقرير العالمي للتنافسية التي تبين أن دولة الكويت قد احتلت المركز السادس والثلاثون عالمياً في 2013/2014 من بين 148 دولة في مؤشر التنافسية العالمية، وبذلك تحتل الكويت المرتبة الثامنة في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، والمرتبة قبل الأخيرة خليجياً متقدمة على مملكة البحرين (أنظر الجدول 1). وللإشارة، فقد كانت الكويت قد احتلت عام 2012/2013 المركز السابع والثلاثون عالمياً والمركز التاسع في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، وبمعنى آخر، فإن ترتيب درجة التنافسية للكويت تحسنت خلال العام الحالي بمركز واحد في الترتيب العالمي وفي عينة اللجنة.

كما يبرز الفصل الثاني من التقرير اعتماد الترتيب العام في مؤشر التنافسية العالمية على ثلاثة محاور فرعية وهي: المؤشر الثانوي للمتطلبات الأساسية، والمؤشر الثانوي لمعززات الكفاءة، والمؤشر الثانوي لعوامل الإبداع، ويتضح من النتائج المتعلقة بالمؤشر الثانوي للمتطلبات الأساسية التي يوثقها التقرير أن الكويت لم يتغير مركزها العالمي في هذا المجال، حيث تقع في الترتيب 32 عالمياً عام 2013/2014، وهو نفس ترتيبها في العام 2012/2013، ويتبين بوضوح من خلال التقرير الأداء المتواضع للاقتصاد الكويتي فيما يتعلق بالمؤشر الثانوي لمعززات الكفاءة، والذي يزداد سوء من عام لآخر، حيث احتلت الكويت المركز 67 عالمياً والأخير في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية عام 2011/2012، ثم المركز 75 عالمياً مع المحافظة على المركز الأخير في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية في عام 2012/2013، ثم المركز 77 في العام الحالي 2013/2014، كما يتبين من خلال التقرير التدهور الكبير الذي تشهده الكويت في المؤشر الثانوي لعوامل الإبداع خلال الثلاث أعوام الأخيرة، حيث تواصل انخفاض ترتيب الكويت في هذا المؤشر على المستوى العالمي من المركز 66 في العام 2011/2012، إلى المركز 86 في العام 2012/2013، لكي يصل إلى المركز 101 في العام الحالي 2013/2014، هذا ويعرض الفصل الثاني من التقرير أهم النتائج المتعلقة بأركان مؤشر التنافسية العالمية البالغ عددها 12 ركناً. وفي ختامه، يلخص الفصل الثاني العوامل الأكثر تعقيداً لممارسة أنشطة الأعمال في دولة الكويت والتي يتم تحديدها من خلال استفتاء لآراء رجال الأعمال والتي تأتي الإجراءات البيروقراطية الحكومية في مقدمتها، وذلك للسنة التاسعة على التوالي.

جدول 1: مؤشر التنافسية العالمية – موقع بلدان عينة لجنة الكويت الوطنية

ترتيب عام 2014/2013		البلد
ترتيب عينة لجنة الكويت الوطنية	الترتيب العالمي	
1	2	سنغافورة
2	11	النرويج
3	13	قطر
4	19	الإمارات العربية المتحدة
5	20	السعودية
6	32	إستونيا
7	33	عمان
8	36	الكويت
9	43	البحرين
10	58	قبرص
11	62	سلوفينيا
12	78	جمهورية سلوفاكيا

يخصص الفصل الثالث من التقرير لتحليل تحديات واقع الإدارة الحكومية بدولة الكويت ومتطلبات إصلاحها، حيث أن جهود إصلاح اداء الادارة الحكومية وتطويره من القضايا التي كانت ولا زالت تعتبر من المواضيع الملحة التي تحتاج إلى تعامل جدي كي لا تكون من العوامل المساهمة في اضعاف البيئة التنافسية في دولة الكويت. ويحدد الفصل الثالث من التقرير مواطن الخلل في هذا المجال التي قد تعزى من حيث المبدأ إلى قضايا مفصلية في علم الإدارة العامة بحيث لا بد للإدارة الحكومية في الكويت من التعامل معها والتي من أبرزها درجة المركزية في عملية اتخاذ القرار وتنفيذه، وكدلالة على الاختلالات التي يعاني منها الجهاز الإداري بدولة الكويت، يعرض الفصل العديد من المؤشرات التي تدل على تدني كفاءة الجهاز الحكومي. وفي هذا السياق، يركز الفصل على مؤشر مدركات الفساد الذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية حيث يلاحظ التراجع الكبير الذي يشهده ترتيب الكويت في هذا المؤشر (من المركز 35 في 2003 إلى المركز 69 في 2013). ويقدم الفصل مجموعة من التوصيات لإصلاح الادارة الحكومية منها ما يجب تطبيقه بشكل فوري، ومنها ما يحتاج إلى فترة زمنية أطول لتطبيقه على المدى المتوسط. ومن أهم هذه التوصيات:

- تقليل درجة مركزية القرار وما يتطلبه من تبسيط الاجراءات وتقليل عددها وتبني اساليب إدارة الجودة الشاملة وإعادة رسم خريطة الاجراءات في الادارات الحكومية المختلفة بما يكفل سهولة انجاز الأعمال.

- تأكيد الاهتمام بقيم المساءلة والمحاسبة وما يتطلبه من تبني مبادئ وأهداف الحوكمة، وتطوير التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد في الأجهزة الحكومية بشكل عام، وتنمية مبدأ الشفافية في صناعة السياسات العامة وتنفيذها من خلال ذلك.
 - إصلاح الاختلالات في هيكل الميزانية وما يتطلبه من تغيير لآلية ربط الاعتمادات المالية في الموازنة العامة بحيث تكون أكثر دقة وتمثيلاً للاحتياجات الواقعية للجهات الحكومية.
 - رفع كفاءة التخطيط وتقييم البرامج وما يتطلبه من استخدام الأساليب العلمية الكمية والكيفية في رسم السياسات العامة، وتنمية مهارات شاغلي المناصب العليا في مجال الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي، والاهتمام باعداد الكوادر المتخصصة في عملية التخطيط داخل أجهزة الدولة.
 - الإدارة الفعالة للموارد البشرية وما يتطلبه من العمل على الحد من البطالة المقنعة من خلال اعادة توزيع القوى البشرية بين أجهزة الدولة بما يضمن زيادة كفاءة العمل وزيادة الانتاجية، وتركيز الاهتمام على التدريب الهادف إلى زيادة مستوى الأداء، وربط تقييم مخرجات التدريب بتطور مستوى الانتاجية لدى الأفراد.
- ويختتم الفصل الثالث بتقديم مدخل عملي مقترح لاصلاح الإدارة العامة بدولة الكويت يقوم على أساس احداث تغيير جذري في القيم التنظيمية السائدة في أجهزة الدولة.